

موضوع البحث

نظرية العقد الاجتماعي

اعداد الطالبة

ندى علي حسين

مفهوم العقد الاجتماعي :

أن ثمة تعاقدًا تم بين مجموعة من الأفراد **Social Contract** يعنى ” العقد الاجتماعي ” من أجل نشأة الدولة ، سواء كان هذا التعاقد بين الحكام والمحكومين ، كما هو الحال عند لوك ، أو بين المحكومين وبعضهم البعض ، عند هوبز . ويبدو أن نظرية العقد الاجتماعي ليست جديدة كل الجدة ، بل إنها ذات تاريخ بعيد في الفكر السياسي ، فلقد ناقش الأبيقوريون هذه النظرية ، وكذلك بعض آباء الكنيسة الأوائل، ثم وجدت النظرية تدعياً لها في القانون الروماني الذي اعتبر الشعب هو مصدر السلطة السياسية . ويرى البعض أن المجتمع الإقطاعي يقوم على أساس التعاقد الذي . إلا أن الفضل يرجع إلى أوروبا العصر ⁽¹⁾يتمثل في يمين الولاء والخضوع بين السادة والعبيد الحديث وفلاسفتها السياسيين – ليس فقط في إلقاء الضوء على فكرة العقد الاجتماعي من جديد – والارتكاز **Individualism** وإنما في تناول هذه الفكرة من منطلق جديد ، حيث إبراز الفردية على الفرد كفرد وليس على المجموع أو الناس بالمعنى الغامض لهذه الكلمة ، فاعتبار الفرد وحدة

قائمة بذاتها لها كيانها هو تصور طرحه العقد الاجتماعي بشكله الجديد ، فهذا الطرح الفردي ، إلى جانب كونه جديداً ، فإنه أحد ركائز الفكر الليبرالي .

ومن الجدير بالذكر أن العقد ليس سوى افتراض خيالي بمعنى عدم وجود سابقة تاريخية له ، حيث التجأ إليه المنادون به كتبرير ميتافيزيقي لنشأة الدولة ، مما جعل كائن يصفه بالخرافة . ولقد ساعدت نظرية العقد الاجتماعي على القضاء على نظرية الحق الإلهي المقدس ⁽²⁾ المنهجية للملوك والتي ظلت راسخة لفترة طويلة ، بما يحمله هذا القضاء على الحق المقدس للملوك من تحقيق لعلمانية السلطة ، أي نقل مصدر السلطة من السماء إلى الأرض ، فلم يعد الله هو واهب السلطة لفرد معين أو أسرة معينة ، وإنما الأفراد المشاركون في هذا العقد هم مصدر هذه السلطة .

وانطلاقاً من كون الأفراد هم مصدر السلطة ، فإن الباحث سيحاول أن يعرض لفكرة العقد الاجتماعي وما تحمله من تأكيد للحرية الفردية لدى أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز ، لوك ، وروسو) .

1- العقد الاجتماعي عند توماس هوبز :

إلى جانب كل من لوك وروسو ⁽³⁾ Thomas Hobbes (1588 – 1679) يعد توماس هوبز ⁽⁴⁾ من بين الذين ساهموا في وضع النظريات السياسية للدولة الحديثة في بريطانيا وفي أوروبا فلكي نفهم الطبيعة الفكرية لـ ” هوبز ” علينا أن نستقرئ العصر الذي عاش فيه من ناحية الظروف الاجتماعية والسياسية ، وكذلك التوجه الفكري السائد الذي كان نتاجاً لهذا العصر ، فليس من المبالغة . فلقد تأثر بالأحداث السياسية التي مرت ⁽⁵⁾ القول بأن أصالة هوبز نابعة من وعيه بطبيعة عصره بها إنجلترا إبان حياته ، لقد أرجعت أمه ولادته المبكرة قبل الأوان لخوفها من وصول الأسطول الأسباني إلى إنجلترا ، كما دفعه الصراع بين الملك شارل الأول والبرلمان والذي انتهى بالحرب الأهلية فيما بين عامي 1642 – 1647 إلى كتابة رسالة بعنوان ” مبادئ القانون الطبيعي والسياسي ” دافع فيها عن السلطة المطلقة للملك ، بوصفها أمراً لا غنى عنه للنظام الاجتماعي ⁽⁶⁾ . والوحدة الوطنية .

أما على صعيد الفكر ، فلقد تأثر هوبز كثيراً برجال العلم والفكر الذين التقاهم في حياته ، فلقد اجتاحت أوروبا رياح جديدة من النهضة العلمية والثقافية مع مطلع القرن السابع عشر ، لتقيم العصر على السائدة ، ولقد التقى هوبز غالبية أعلام Scholastic Philosophy أشلاء الفلسفة المدرسية زمنه خلال إقاماته المتعددة في القارة الأوروبية بعيداً عن إنجلترا . فحياة هوبز يمكن أن تُختصر في هذا التنقل المتلاحق بين بلده وبقية بلدان أوروبا . فلقد زار فرنسا للمرة الأولى سنة 1610م ، وهناك Galileo شهد الصراع الفكري ضد فلسفة القرون الوسطى وسيطرة أرسطو ، وكان جاليليو Johannes Kepler قد استعمل التلسكوب ، في حين أن كبلر ⁽⁷⁾ (1564 – 1642) قد ألّف كتابه حول ” علم الفلك الجديد ” ، إلا أنه من الظاهر أن هوبز لم ⁽⁸⁾ (1571 – 1630) يع في تلك الفترة كل ما كان يجري من جديد في القارة الأوروبية ، إذ كان ما يزال منشغلاً في دراساته الأدبية . إلا أنه عاد ثانية إلى القارة وهناك اكتشف كتاب ” العناصر ” لإقليدس فأعجب به كثيراً ، إذ اعتقد أنه وجد المنهجية الصالحة لمعالجة كل الأمور بطريقة رياضية . ثم عاد مرة ثالثة إلى فرنسا سنة 1634م ، ومن هناك مضى إلى إيطاليا حيث التقى جاليليو ، وكان لهذا اللقاء التأثير الحاسم على كل فكره ، وهو يخبرنا بأنه أثناء عودته بعد لقاء العالم الإيطالي ، كان الكون مليئاً بالأشياء المتحركة . وفي باريس التقى بمرسين وكسندى وديكارت ، وكانت اجتماعاته بهم أهم – ⁽⁹⁾ في نظره – من كل ما درسه في الجامعات .

وانطلاقاً من استقرار العصر الذي عاشه هوبز اجتماعياً وسياسياً وفكرياً يحاول الباحث التعرض
لرؤية هوبز للعقد الاجتماعي ، حيث حاول مسابقة هذا الحراك الذي عجز به عصره .

لقد كانت نقطة البدء في فلسفة هوبز هي تحليله للطبيعة البشرية في ضوء سيكولوجية تفترض أن
المصلحة الذاتية هي المحرك الأساسي للسلوك الإنساني . وفي حالة الفطرة كانت دوافع الإنسان
تتمثل في مصالحه الأنانية ، دون أن يأخذ في اعتباره العقل أو مصالح الآخرين ، وهذا بدوره هو ما
يفسر الصراعات التي شهدتها هذه الحقبة من تاريخ البشرية ، طالما أنه لا وجود للقانون أو العدالة
.[10]

وبناء على ذلك ، يرى هوبز أن حياة الإنسان تنطلق من منطلق أساسي هو التنافس
الذي يدفع الإنسان إلى تحصيل أكبر قدر من اللذة والسعادة للحفاظ على حياته . **Competition**
فغريزة الحفاظ على الحياة هي التي تجعل الإنسان يكافح من أجل تحقيقها حتى الموت متبعاً في ذلك
كل وسيلة يمكن أن تؤدي إلى هذا الهدف ، سواء كانت هذه الوسيلة خلقية أو غير خلقية . فهذه هي
.[11] حالة الطبيعة الأولى عند هوبز .

A war of all against all وتلك الحالة تؤدي حتماً إلى حالة ” حرب الجميع ضد الجميع ”
ما دام كل إنسان عدو كل إنسان آخر ، لا يبغى إلا مصلحته الخاصة ، ومنفعته الشخصية وحسب .
ولقد امتازت حياة الإنسان في تلك الحالة الطبيعية بأنها كانت منعزلة وفقيرة ووحشية ، فأصبح
.[12] الإنسان ذنباً لأخيه الإنسان .

ويمكن أن نستنتج من هذه الحالة الأولى التي كان عليها الإنسان الخصائص التالية :

1- لم يكن ثمة تمييز بين الصواب والخطأ ؛ لقد كان الإنسان مدفوعاً برغباته وشهواته ونزواته
الكامنة فيه ، ولم يكن في الإمكان أن نقيس بمعيار ما أخلاقية الفعل أو عدم أخلاقيته ؛ لأن ذلك
المعيار لم يكن قد وجد بعد .

2- لم يكن ثمة تمييز بين ما هو عادل وبين ما هو ظالم ؛ فما دام القانون لم يوجد بعد ، فلا يمكن أن
توجد العدالة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليست العدالة أو الظلم من قدرات الإنسان وملكاته
، مثل الإحساس والانفعال ، ومن ثم فليس ثمة عدالة طبيعية توجد في الفرد . وإنما توجد العدالة
متى ارتبط الإنسان بالآخرين عن طريق الدولة المشرعة للقانون .

3- لم تكن ثمة ملكية محددة تخص فرداً واحداً ؛ لأن كل إنسان كان يحصل على ما يستطيع أن
.[13] يحصل عليه من ممتلكات ، وتظل هذه الممتلكات له طالما استطاع أن يحتفظ بها .

وبما أن الأفراد يقتربون في قوتهم ، فلن يستطيع أحدهم أن يضع حداً لهذا الصراع ؛ ولذلك فسوف
يظلون في حالة خوف وترقب ، حرصاً على حقوقهم الطبيعية ، وفي هذه الحالة يتمتع التعاون ، ولا
يمكن قيام أية صناعة أو تجارة أو علم أو فن ؛ لأن الخوف الدائم وعدم الثقة وخطر الموت يعوق
قيام أي مجتمع أو حضارة .

ولما كان كل إنسان حريصاً على تحقيق مصالحه ، تولدت لدى الجميع ضرورة التعاقد على المصالح المشتركة ، وعدم الصراع إلا في الحدود المعقولة ، فلولا خوف الناس من بعضهم لما ظهرت فكرة التعاقد ، كأحسن وسيلة لبث الطمأنينة بين النفوس الأنانية في تصرفاتها . وأصبح الإنسان بمقتضى التعاقد ملزماً بالوفاء ؛ مخافة ألا يحترم الآخرون العقد الذى بينه وبينهم . فالخوف إذن هو أساس التعاقد ، والخضوع للعقد مرده خوف الناس بعضهم من بعض ، والخوف المشترك أيضاً هو أساس . فيجتمع عدد من الناس ويتفقون ⁽¹⁴⁾ القيام بالواجبات والالتزامات ، وتأدية الحقوق المفروضة على اختيار حاكم أو هيئة حاكمة تمارس سلطتها وتنتهى حالة الحرب الشاملة . وبمقتضى هذا العقد يتنازل الجميع عن إرادتهم لإرادة الحاكم ، فيكون له بمقتضى هذا العقد السلطة المطلقة لعمل كل ما . فالعقد الاجتماعى عند هوبز هو اتفاق الأفراد فيما بينهم على التنازل عن ⁽¹⁵⁾ يراه صالحاً لرعاياه حقوقهم المطلقة لشخص يستطيع أن يتصرف بالإنابة عن كل فرد شارك فى إقامة العقد ، وهو تنازل أبدى لا رجعة فيه . ولا يعتبر الحاكم طرفاً فى العقد ؛ لأنه بين رعايا ورعايا ، وليس بين حاكم ⁽¹⁶⁾ ورعايا ، وتبعاً لذلك لا يستطيع الحاكم أن يرتكب أى خرق للعقد ؛ لأنه لم يشارك فى إقامته .

إلا أن البعض قد يحاول الفكك من هذا العقد لاعتقادهم أنهم اضطروا إلى دخوله اضطراراً ، وأنه يناقض طبيعتهم ويحد من حريتهم التى كانوا يتمتعون بها فى حالة الطبيعة الأولى . وفى هذه الحالة يرى هوبز أن العقد لابد له من قوة تلزم الجميع باحترام وتنفيذ بنوده ؛ لأنه إذا لم تتوفر هذه القوة ، فإن العقد لن يكون سوى كلمات جوفاء بدون معنى واقعى ، والشخص الذى تتوفر له هذه القوة ⁽¹⁷⁾ . هو الدولة التى يسميها هوبز العملاق أو التنين .

وقد اعتمد هوبز على نظرية التعاقد الاجتماعى لتبرير السلطة المطلقة ، وتدعيم استبداد حكم الفرد المطلق ، وأراد أن يدافع عن أسرة استيوارت ، وعن حق هذه الأسرة فى العرش الإنجليزى ، منادياً بالثورة على كرومويل الذى اعتبره مغتصباً للعرش من أصحابه .

بيد أنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن هوبز كان من فلاسفة السياسة الدوجماطيين أصحاب المعتقدات الفكرية الجامدة . فلقد كانت مبادئه نسبية تتوقف على برامجاتية الحكومة القوية المؤثرة ، مما ترتب عليه انعدام فكرة الشرعية عنده . فعلى الرغم من أنه كان من المدافعين عن النظام الملكى طوال عمره ، وأنه عمل على الدفاع عن أسرة استيوارت وحققها فى حكم إنجلترا ، إلا أنه كان على استعداد لأن ينحاز إلى كرومويل ؛ لأنه كان على رأس الحكومة التى أعادت النظام والقانون لإنجلترا . وما أن عاد تشارلز الثانى إلى الحكم مرة أخرى ، حتى عاد هوبز إلى خدمة هذه الملكية والترويج لحكمها ⁽¹⁸⁾ . من منطلق أن الإنسان على استعداد دائم لطاعة من يحافظ على الأرواح والممتلكات .

ولإبراز دوافع هوبز فى تأكيد السلطة المطلقة ، فإن ذلك يتضح من خلال إبراز فرديته ، وتوجهه الليبرالى ، ويتوقف ذلك على الإجابة على ثلاثة تساؤلات ربما تساعد فى إيضاح ذلك ، وهى من أين يستمد الحاكم حقه فى ممارسة السلطة المطلقة ؟ ما الذى يبرر قيام مثل هذه السلطة المطلقة ؟ وأخيراً : أليس لهذه السلطة المطلقة من حدود ؟

(أ) مصدر حق ممارسة الحاكم للسلطة المطلقة : لقد استبعد هوبز المصادر المطلقة للحكم التى كانت سائدة فى عصره ، والتى كانت تعتبر أن الحاكم هو ظل الله فى الأرض والمنفذ لمشينته ، لكن هوبز رأى أن مثل هذا الحق لا يستند إلى أى منطق عقلى ، وليس هناك ما يبرره حين ننظر إلى منفعة الأفراد . وكذلك نستطيع القول نفسه بالنسبة لحق الوراثة ، إذ ليست هناك أية ضرورة عقلانية تبرر حق ابن الحاكم أن يرث أباه ، فالملكية الوراثة لا تقوم إذن على أى أساس طبيعى تستمد منه شرعيتها . إنما يستمد الحاكم حقه فى ممارسة السلطة من ذلك الاتفاق الاختيارى الملزم الذى يقيمه

الأفراد فيما بينهم ليضعوا حداً لصراعات الحق الطبيعي ، وذلك بإقامة سلطة القانون الذي يؤمن لكل فرد الأمن الداخلي والسلام الخارجي ، وإذا كانت مثل هذه السلطة مطلقة ؛ فلأنه بدون مثل هذه القوة أو يتحقق أمن الفرد .⁽¹⁹⁾ غير المحدودة لا يمكن أن يُقام عدل

(ب) ما الذي يبرر قيام السلطة المطلقة : إن مثل هذا السؤال مرتبط بنظرة هوبز إلى الطبيعة البشرية ، فلقد كانت المشكلة الرئيسية التي تشغله هي مشكلة العواطف البشرية وكيفية السيطرة عليها ، فالطبيعة البشرية تتحكم فيها الأهواء ، وإن ترك الإنسان على طبيعته ، لأصبح كل إنسان ذنباً لأخيه الإنسان ، ولقامت حرب الجميع ضد الجميع . فالعقل يقرر أن المصلحة الحقيقية للفرد – أمام مثل هذا الواقع – هي مصلحة البقاء . وهذه المصلحة الأنانية يُجمع عليها جميع الناس ؛ لأن حب البقاء والاستمرار في حياة هادئة هو المطمح الأخير لكل فرد . ولما كان الإنسان آلة طبيعية تتحرك ، كان لابد من آلة اصطناعية تتحرك هي السلطة المطلقة للدولة ، الكفيلة وحدها بتحقيق الغاية الأفضل .⁽²⁰⁾ التي ارتأها العقل ، وهي وضع حد لحرب الجميع ضد الجميع ، وتأمين الأمن للجميع

(ج) حدود السلطة المطلقة : إن العلاقة القائمة بين الأفراد الذين ارتضوا إقامة (التنين) ، أي الدولة الحديثة التي يتولى فيها السلطة فرد واحد أو Leviathan⁽²¹⁾ ليفيathan مؤسسة واحدة ، هي علاقة عقد أو اتفاق أو معاهدة لتأمين الحماية لكل فرد ولما يملك . إن مثل هذه المعاهدة تُنقض ، لا حين تكون المجموعة في خطر ، ولكن حين تتعرض حياة الفرد للخطر ، ذلك أن هوبز نظر باستمرار إلى المجتمع كمجموعة من الأفراد اختاروا طوعية العيش معاً في ظل قانون العقل ، وظل همه الأول هو حماية الفرد لا المجموع ، وإذا كان العقد الاجتماعي يعني تخلي كل فرد عن حقه في استخدام عنفه للوصول إلى غاياته الأنانية لإقامة العدل القائم على تأمين الحماية لكل فرد ، فالقبول بالسلطة المطلقة ينتهي حين يُهدد الفرد في حياته وسلامته ، وهذا هو الحد الأول للسلطة المطلقة للحاكم ، أما الحد الثاني فيقوم حين لا يعود الحاكم قادراً على حماية الفرد ، فحدود⁽²²⁾ السلطة المطلقة هي حدود أمن الفرد .

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه إذا كان لهوبز دور في دعم التوجه الليبرالي ، وإن لم يكن هو ذاته ليبرالياً ، فإنه يبدو أكثر ما يبدو في إزاحة المعوقات التي تحول دون قيام الليبرالية ممثلة في القضاء على حق الملوك المقدس وحق الوراثة، بالإضافة إلى ترسيخ دور الفرد واعتباره كياناً له حضوره ، على أساس ما للفرد من مكانة في الفكر الليبرالي .

2- العقد الاجتماعي عند جون لوك:

سبقت الإشارة إلى أن العقد الاجتماعي ما هو إلا خرافة ليس لها سند تاريخي ، إنما اتخذها القائلون ، وكذلك اتخذ كآلية عمل يؤصلون من خلالها لوضع جديد⁽²³⁾ بها كأساس لتفسير نشأة الدولة فيلسوف التجريبية⁽²⁴⁾ John Locke يريدون له الغلبة والانتشار . ويعتبر جون لوك والليبرالية خير معبر عن نظرية العقد الاجتماعي . فلقد اتخذ لوك العقد الاجتماعي كآلية عمل يؤصل من خلالها فكراً جديداً لعصر جديد ، فلقد افترض لوك حالة فطرة ساد فيها السلام والمساواة والحرية ، فيرى أنه قد ساد خلال حالة الفطرة قانون طبيعي يحكمها ، ويلزم كل شخص ، ويعلم الناس المساواة والاستقلال والحرية . فلم يك عهد الفطرة الأولى تحكمه نزعات الأنانية والمصلحة الذاتية – كما ذهب هوبز – ولكنه محكوم بالعقل والمعونة المتبادلة ، فلقد كانت القوة موزعة بين الأفراد ، ولم يكن ثمة أحد يملك أكثر من الآخر ، بل أفراد من نفس النوع والرتبة ، قد ولدوا شركاء في كل . ولكن أحس الناس بضرورة تنظيم حياة الفطرة هذه ، إذ لا يوجد تحديد واضح⁽²⁵⁾ لمميزات الطبيعة متميز للقانون الطبيعي ، وليست هناك هيئات منظمة تباشر تنفيذ هذا القانون وتتخذ القرارات اللازمة

. فقررُوا بكامل حريتهم أن يتنازلوا عن بعض من حقوقهم بالقدر الذى يتيح للسلطة أن (26) لذلك الملكية – Liberty – الحرية – Life تقوم بواجباتها فى الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم (الحياة ولا يجوز هذا الانتقال إلى الحالة السياسية إلا برضاء الأفراد ، حيث أن رضاهم (Property) (27) . هو أساس قيام الحكومة وليست أية سلطة أخرى

ويبدو أن ثمة جانبين جسّدهما العقد الاجتماعى عند لوك ، أحدهما سلبى : وهو الذى حاول من خلاله القضاء على المعوقات التى تعوق ممارسة الإنسان لحرية بشكل كامل – كما سلف ذكرها – وهى الحق المقدس للملوك وحق الوراثة، فلقد سقّه لوك هذه النظرية ؛ لأنها كانت عقبة كنوداً فى سبيل ممارسة الأفراد لحياتهم ، واعتبرها منافية للعقل والمنطق . أما الجانب الآخر فهو الجانب الإيجابى : حيث اعتبر أن ثمة حقوقاً طبيعية فى حالة الفطرة لا يمكن التنازل عنها، وعلى رأسها حق الحياة والحرية والملكية .

فهو يرى أن Property ومن أكثر الحقوق التى تناولها لوك بالبحث والتمحيص حق الملكية الأرض فى حالة الطبيعة كانت مشاعاً بين الجميع ، فهى هبة الله للإنسان ، لكنها تحولت إلى الملكيات الخاصة حين عمل الإنسان وأضاف إليها مجهوده ؛ ولذلك قرر لوك أن حق الملكية سابق ليس فقط على وجود المجتمع، وإنما أيضاً سابق على وجود العصر البدائى نفسه . ومن ثم فالمجتمع لا يخلق الحق ، ولا يستطيع تنظيمه إلا فى حدود معينة ، فالمجتمع والحكم قانمان لحماية حق الملكية السابق لوجودهما ، فحق الملكية حق طبيعى لا يُستمد ولا يُسلب من قبل أى حكومة أو سلطة زمنية ، فينبغى قيام سلطة زمنية لحماية الملكية الخاصة من اعتداء الآخرين غير المنتجين الذين يضيعون على المنتجين حقوقهم ، ولهذا يتحتم وجود حكومة تأخذ على عاتقها حماية الأفراد وملكيّتهم من . لذا اعتبر لوك أن العامل الأساسى فى انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى (28) عدوان الآخرين (29) . حالة المجتمع المدنى هو عامل الملكية

وانطلاقاً من كون الملكية عند لوك هى أساس قيام الحكومة والمجتمع المدنى يرى البعض أن فلسفة لوك السياسية دعمت النظم الرأسمالية التى تحمى تضخم رؤوس الأموال ، وتترك موارد الإنتاج ملكاً خاصاً للأفراد دون تركيزها فى يد الدولة ؛ مما يعمل على تضخمها بشكل لم يتصوره لوك ، خاصة بعد تضخم الصناعة وقيام الاحتكارات الصناعية والتجارية الحديثة التى تطورت إلى (30) الرأسمالية الإمبريالية والتى تمثلت فى الاستعمار الحديث

فإذا كان لوك قد ساند البرجوازية الناشئة ، فأمدّها بأيدىولوجية بقائها ، من خلال القضاء على منافسيها وتأسيس وضعها بالقانون الطبيعى والحقوق الطبيعية ، إلا أن ما ينطبق على الرأسمالية الإمبريالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين لا ينطبق تماماً على فلسفة لوك الاقتصادية ، فحرية الملكية عنده مهما تضخمت فإنها كانت محدودة دائماً بحدود طبيعية ومعقولة لا تصل إلى حد التضخم غير الطبيعى التى يمكن أن يترتب عليه آثار فاسدة . فيرى أن قانون الطبيعة الذى يجيز لنا الملكية إنما يحدد أيضاً هذه الملكية ، يحددها بقدر ما يستطيع الإنسان أن يستخدمها فيما يعود عليه بالفائدة فى حياته قبل أن تفسد ، وهذا القدر هو ما يحق له أن يثبت فيه ملكيته ، وكل ما هو أكثر من ذلك (31) يُعد فوق نصيبه ، وبالتالي فهو ملك للآخرين ...

وإذا كان لوك يبحث عن حرية البرجوازية الناشئة أو الطبقة الوسطى ، فإن هذه الطبقة الناشئة كانت تعبر عن قطاع عريض محروم من تلك الحرية وغيرها من الحقوق ، فبدافع لوك عن حريتها وحقوقها فإنه يدافع بذلك عن حرية وحقوق الغالبية العظمى من المجتمع .

3- العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو :

أ- حالة الطبيعة :

أن حياة الإنسان في ⁽³²⁾ (Jean Jacques Rousseau (1712-1778) يرى روسو الأولى لم تكن قاتمة بالشكل الذي تصوره هوبز ، ولا The State of Nature حالة الطبيعة مغرقة في التفاؤل كالتى تخيلها لوك ، فكلاهما متطرفان من وجهة نظر روسو ، فالفرد لم يكن عدوانياً ⁽³³⁾ ولا ذنباً لأخيه الإنسان كما يتصوره هوبز ، ولم يكن اجتماعياً رشيداً بالدرجة التى وضعها لوك . فلقد تميزت حالة الطبيعة بالفضيلة ، فالفضيلة مطبوعة فى كل القلوب ، ولم يكن امتهان الفضيلة ⁽³⁴⁾ Civil Society موجوداً فى حالة الطبيعة الأولى ، وإنما ظهر بظهور المجتمع المدنى ومن امتهان الفضائل ، وتقدير المواهب وُلد التفاوت بين الناس . وقد بحث روسو ” أصل التفاوت بين الناس ” فى مقال خاص أوضح فى مقدمته أن حل هذه المشكلة يشترط البدء بتمييز حالة الطبيعة عن الحالة الاجتماعية ، وأوضح أنه من العسير التفرقة فى طبيعة الإنسان بين ما هو طبيعى وما هو غير طبيعى ، فحالة الطبيعة عند روسو ليست إلا مجرد افتراض افترضه لكى يستطيع التوصل إلى الحكم على حالة المجتمع المدنى . وأوضح أن هناك علاقة مباشرة بين الترف والمطالب المتزايدة ⁽³⁵⁾ . وازدهار العلوم والفنون من ناحية ، وبين اضمحلال الأخلاق من ناحية أخرى .

ولقد تغنى روسو بالإنسان الطبيعى الماهر ، وبالحرية والمساواة التى كان يعيشها هذا الإنسان فى الحالة الفطرية الأولى ، وقرر أن تصرفات الأفراد فى هذه الحالة لم تكن تستند إلى العقل ، وإنما إلى مجموعة من المشاعر الفطرية ، وإلى حافز من المصلحة الذاتية ثم تطورت الحياة وبدأت المدنية فى التقدم ، وقد ظهرت المساوى بظهور المدنية ، فظهر نظام تقسيم العمل نتيجة لتطور الصناعة ، ⁽³⁶⁾ . وظهرت الملكية الخاصة فميزت بين الغنى والفقير .

ولقد ساهمت عوامل عدة فى تحول الإنسان إلى حياة المجتمع ، منها الظروف البيئية القاسية ، وغيرها من العوامل التى احتاج فيها الإنسان إلى بنى جنسه وعلى رأسها اكتشاف الزراعة والتعدين . فالاجتماع شر ، فلم يكن ثمة وجود للأنانية والفنون والحرب والرق والرذيلة ، إلا فى حال اجتماع الناس مع بعضهم البعض فى مجموعات صغيرة أو كبيرة . ويرى روسو ضرورة العودة إلى الطبيعة كى ينعم الإنسان بحالة السكينة والهدوء التى عاشها من قبل . إلا أنه يرى **Back to Nature** أن ذلك لا يعنى هدم المجتمع المدنى ، وإنما يتم ذلك باعتبار حالة الطبيعة معياراً نصحح على أساسه ⁽³⁷⁾ . حالة المجتمع المتحضر ، وننطلق منه نحو بناء اجتماعى أقرب ما يكون إلى السلامة .

ب- العقد الاجتماعي :

وبوصول الناس إلى ذلك الحد الذى تغلبت فيه العقبات التى تضر ببقائهم فى حالة الطبيعة ، على القوى التى يستطيع كل فرد استعمالها من أجل استمراره فى تلك الحالة . عندئذ لم يعد فى مكنة تلك . فكان لابد ⁽³⁸⁾ الحالة البدائية أن تدوم ، وكان الجنس البشرى سيهلك لو لم يغير طريقة وجوده من البحث عن شكل للوحدة أو الاجتماع من شأنه أن يحمى ويقي شخص كل عضو وأمواله ، شكل للوحدة يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك إلا لنفسه ، ويظل متمتعاً بالحرية التى كان يتمتع بها من قبل . تلك هى المشكلة الحقيقية والرئيسية التى يبحث العقد ⁽³⁹⁾ الاجتماعي عن الحل الصحيح لها .

والعقد الاجتماعي عند روسو هو ميثاق يتنازل بموجبه الأفراد كلٌّ عن نفسه للجماعة ، والفرد جزء من هذه الجماعة ، وبذلك ينهي العقد عهد الفطرة ، ويعمل على إنشاء المجتمع ، حيث تصبح السيادة والسلطان من حق المجموع ككل لا من حق فرد واحد ، إذ يتنازل كل فرد عن حقوقه للمجتمع كله ” يُسهم كل منا بشخصه وبكل قدرته تحت إدارة الإرادة العامة ⁽⁴⁰⁾ حينما ينطق بالصيغة التالية ⁽⁴¹⁾ العليا ، ونلتقي على شكل هيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل ” .

فالعقد الاجتماعي عند روسو يفترض إذن من طرف كل فرد تنازلاً حقيقياً حراً بين يدى الجماعة ، ولا غنى عن هذا التنازل ؛ لأنه هو وحده الذى ينفذ مساواة المواطنين وحريتهم . فعندما يتنازل كل شخص عن شخصه تنازلاً كلياً ، فإن الوضع يكون متساوياً بالنسبة للجميع ، وعندما يقرر كل فرد نهائياً وبشكل حر ، أن يريد ما تريد المشيئة العامة، فإنه لا يفعل فى طاعته لها سوى ما يريد هو نفسه ⁽⁴²⁾ .

ويتفق روسو مع هوبز فى افتراضه تنازل الفرد عن كامل حقوقه ، إلا أنه يختلف معه فى أنه لا يتنازل عنها لفرد بل للمجتمع كله . حتى أنه ليصدق قول روسو : كل فرد يهب نفسه للجميع لا يهب نفسه لأى أحد ، إلا أن هذا الكلام ينطوى على مغالطة ؛ لأن روسو ينتهى إلى ما انتهى إليه هوبز من افتراض ليفيathan آخر غير ليفيathan هوبز ، هو ليفيathan المجتمع كله فى حين أن ليفيathan هوبز هو فرد ، ولكن فى حين يجمع ليفيathan هوبز بين سلطات التشريع والتنفيذ ، فإن المجتمع عند روسو كواسطة لتنفيذ القوانين، ولا يتطلب قيام Government يقتصر على التشريع . وتنشأ الحكومة ⁽⁴³⁾ .

كما أنه يسلك مسلكاً مخالفاً للوك ، ففى حين يتنازل الأفراد عند لوك عن القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة على حقوق الجميع ، فالسلطة عند روسو لابد أن تكون مقيدة ، فروسو يرى أن الأفراد يتنازلون كلية ودون تحفظ عن جميع حقوقهم للمجموع ، إلا أن هذا النزول لا يفقد الأفراد حرياتهم وحقوقهم نهائياً ؛ لأنهم سيستعيضون عنها بحريات وحقوق مدنية تقررهم لهم الجماعة المدنية التى أقاموها ، بل إن وجود هذه الجماعة يفترض وجود هذه الحقوق والحريات المدنية ؛ لأنها ما قامت . وصيغة العقد التى افترضها روسو وطبيعته تحمل فى ثناياها إلى جانب الحرية ، ⁽⁴⁴⁾ إلا لحمايتها المساواة التامة ؛ لأن الأفراد بردهم أنفسهم إلى المجتمع ، يعودون إلى نقطة الصفر ، فتحقق ⁽⁴⁵⁾ .

جـ الإرادة العامة :

Political فى كتابه الاقتصاد السياسى General Will يُعرّف روسو الإرادة العامة بقوله : أن للمجتمع السياسى شخصية معنوية ذات إرادة هى الإرادة العامة ، التى Economy تنحو دائماً نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للمجتمع ، وهى مصدر القوانين ، وتتكون من كل الأفراد ⁽⁴⁶⁾ .

ولقد ميز روسو بين الإرادة العامة وبين كل من إرادة الفرد وإرادة المجموع ؛ فاعتبر إرادة الفرد أنانية لأنها انعكاس لمصالح الفرد الشخصية . وبالنسبة لإرادة المجموع فإن روسو يعتبرها أيضاً أنانية لأنها تجمّع لإرادات الأفراد ، أى للمصالح الأنانية الفردية . أما الإرادة العامة فهى إرادة الأغلبية ، وهى تمثل إرادة الجماعة ككل كشخصية اعتبارية ينصهر فيها الأفراد وإراداتهم ، وهى مستقلة عن إرادة الفرد أو إرادة المجموع ، بل إنها تصبح بدلاً من الشخصية الخاصة لكل ⁽⁴⁷⁾ .

– مرحلة التحول إلى الشعب ، ولقد عبر عن هذه المرحلة ” روسو ” من خلال نظريته عن الإرادة العامة ، حيث لا سلطة عنده تعلو على سلطة الإرادة العامة ، فهي لا تُباع ولا تُشتري ، وغير قابلة للتقسيم ، كما أنها لا تُخطئ ، إذ أنها معصومة من الخطأ . كما أنه يرى أن القانون ما هو إلا فعل الإرادة العامة .

والواقع أن كل فيلسوف من فلاسفة العقد الاجتماعي ، إلى جانب كونه عبر عن طبيعة عصره وحاجاته خير تعبير ، فإن كلاً منهم أيضاً قد ساهم بنصيب في بلورة ملامح الفكر التحرري ، بما يحمله من دفاع عن الحرية الفردية .

الهوامش:

(1) محمد على محمد وعلى عبدالمعطي محمد ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : 277 – 278 .

(2) عبد الرحمن خليفة : مقالات سياسية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1985) ص : 204 .

، ويعد أحد أكبر فلاسفة **إنجليزي وفيلسوف عالم رياضيات (1679 – 1588)** (3) توماس هوبز) وأكثرهم شهرة خصوصاً في المجال القانوني ، حيث كان بالإضافة إلى القرن السابع عشر **بإنجلترا** ، فقيهاً قانونياً ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات والأخلاق **والتاريخ** اشتغاله **بالفلسفة** التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقى . كما عُرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دوراً كبيراً ليس فقط على مستوى النظرية السياسية ، بل كذلك على . من أشهر مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم **العقد الاجتماعي** **Leviathan** مؤلفاته كتابه ” **التنين** ”